والمنافسة غير العادلة مع المنتجات الاسرائيلية، الخ. وتبعاً لذلك، فقد انحصر التطور الاقتصادي في الضفة والقطاع في الهامش الضيق القائم بين «الاهداف الاستراتيجية» الرامية الى تضييق شروط بقاء الشعب الفلسطيني في ارضه ووطنه، وبين «المصالح الآنية» الرامية الى استغلال المناطق المحتلة في تحقيق أكبر كسب بأقل قدر من التكاليف، من خلال استغلالها سوقاً للمنتجات الاسرائيلية، ومصدراً للعمل الرخيص[١].

ويعتبر استهلاك ناتج الصناعة والزراعة والخدمات الاسرائيلية، وعمل العمال العرب داخل ما يسمّى بالخط الاخضر، أي في مجالات العمل داخل اسرائيل، القنوات الاساسية للتأثير المباشر في الاقتصاد الاسرائيلي، وان كان يتبع ذلك بعض القنوات الفرعية، كالضرائب.

العمل في اسرائيل

بلغ عدد العمال الفلسطينيين العاملين وراء ما يسمى بالخط الاخضر، تبعاً للاحصاءات الرسمية، ٩٥ الف عامل في نهاية العام ١٩٨٦، أي ما نسبته ٣٦,٣ بالمئة[٢] من اجمالي قوة العمل في المناطق المحتلة، و ٦,٥ بالمئة من قوة العمل الاجمالية في اسرائيل[٣]. يتوزع العمال العرب على القطاعات الاقتصادية على النحو التالي: الزراعة ١٥,٧ بالمئة؛ والصناعة ١٧,٤ بالمئة؛ والبناء والتشييد ٤٨ بالمئة؛ والخدمات ١٨,٩ بالمئة[٤]. وجدير بالملاحظة، ان العمال الفلسطينيين يتركزون في المهن غير الماهرة بصورة اساسية[٥]، وهي المهن التي تتطلب مجهوداً بدنياً شاقاً.

وعلى الرغم من الطبيعة القاسية للمهن التي يقوم بها الفلسطينيون، فان معدلات اجورهم منخفضة، قياساً بالاجور التي يحصل عليها اليهود في المهنة ذاتها. ويتراوح معدل الاجر الشهري للعامل الفلسطيني بين ٣٦ ـ ٤٠ بالمئة من معدل الاجر الشهري للعامل الاسرائيلي[٦]، وهي «لا تتجاوز للعامل الواحد، في افضل حالاته، ٢٠ ـ ٣٠ دولاراً يومياً عن اعمال يستحق عنها، بالفعل، مقابلاً يعادل ٦٠ ـ ٨٠ دولاراً»[٧]. وعلى الرغم من ان العامل الفلسطيني لا يتمتع بأي حقوق نقابية، أو ضمانات، أو امتيازات من أي نوع، خلافاً لما هو عليه الحال بالنسبة الى العامل الاسرائيلي، فان السلطات الاسرائيلية تقتطع ضريبة دخل تتراوح نسبتها بين ٢٠ ـ ٥٠ بالمئة من اجمالي الدخل[٨]؛ وهذا يؤدي الى عدم تناسب مستوى الاجور مع تكاليف المعيشة. وقد ورد تأكيد لعدم التناسب هذا في أحد الاستبيانات الحديثة الذي اشار الى ان ٧٧ بالمئة من العاملين العرب في اسرائيل لا تغطي اجورهم نفقات اسرهم[٩].

أما على المستوى الاجمالي، فقد بلغت اجور عمال الضفة والقطاع في اسرائيل، طبقاً للارقام الرسمية التي تفترض ان متوسط الاجر الشهري للعامل ٣٠٠ دولار، حوالى نصف مليار دولار في نهاية العام ١٩٨٦[١٠]، وهو ما يمثل ثلث الناتج القومي الاجمالي للمناطق المحتلة البالغ ١٤٨٤ مليون دولار للعام ذاته[١١].

وعلى الرغم من تصريحات بعض المسؤولين في الحكومة الاسرائيلية، الداعية الى احضار عمال اجانب للقيام بالاعمال التي يمتنع العرب عن القيام بها، ويأنف من ممارستها اليهود، فان هذه الادعاءات لا تستند الى أي اسس واقعية، مما دفع معظم المسؤولين، فيما بعد، الى التراجع عن تصريحاتهم السابقة، انسجاماً مع حقيقة ان «العشرين عاماً من الاعتماد على عمال المناطق [المحتلة]، ومن دون حدود تقريباً، [قد احدثت] تنظيماً خاصاً لهيكلية العمالة في الاقتصاد الاسرائيلي، أصبح من الصعب اليوم تغييره»[١٢].